

اقتصاد

«الاقتصاد، تصدر تعليمات استيراد الصناعيين للمشتقات النفطية:

استخدام المشتقات حصراً في منشآت القطاع الخاص على مسؤوليته وبإشراف الحكومة.. والمخالف يعاقب

محمد راكان مصطفى

إدارة العمليات بوزارة الداخلية بالمكيمات المستوردة وطريقة الاستيراد أسبوعياً. ونصت التعليمات على أن تستخدم المادة من القطاع الخاص ضمن المنشآت القائمة لها وعلى مسؤوليتهم وبإشراف الجهات المعنية في كل محافظة. وأن تقع جميع الرسوم والضرائب والتفقات الأخرى المترتبة على إدخال المادة إلى سورية على عاتق المورد. وحددت التعليمات ضوابط عامة للاستيراد برأى إلى أي جهة أخرى مغايرة للبيان الوارد في طلب إجازة الاستيراد لأي سبب كان من الناقل أو صاحب المقصد، ومنع تجيير المادة المحملة بالصهرهيج لأي جهة أخرى من صاحب المنشأة تحت اتخاذ العقوبات الرادعة بحقه وفق الأنظمة النافذة لذلك. وأن تستخدم المادة من القطاع الخاص ضمن المنشآت القائمة لها وعلى مسؤوليتهم وبإشراف الجهات المعنية في كل محافظة. ويجب على الجهة المستوردة أن تعلم شركة محروقات بالكميات الموردة وأماكن تسلمها وتسليمها أسبوعياً، وإعلام لجنة المحروقات بالمحافظة بذلك. وعلى شركة محروقات تنظيم جدول شهري بكميات المادة المستوردة من القطاع الخاص براً وبحراً وأماكن استلامها وتسليمها.

أصدرت وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية أمس التعليمات التنفيذية الناظمة لاستيراد الصناعيين للمشتقات النفطية بحراً وبراً. ويحصد تعليمات الاستيراد (حصلت «الوطن» على نسخة منها) يلزم المستورد بالحصول على إجازة الاستيراد من مديرية الاقتصاد والتجارة الخارجية المختصة وفق الأنظمة المعمول بها بما فيها الدول الأعضاء بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وبموافقة مسبقة من وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، وأن يرفق المستورد بطلب إجازة الاستيراد أو موافقة الاستيراد بمجموعة من البيانات، منها، بيان تفصيلي عن مقصد الحمولة والجهة أو الجهات المحصنة بها داخل السوق السورية والكميات المحصنة للمشتأة مصدقة من مديرية الصناعة المعنية بالمحافظة أو الجهة المختصة بهذه المنشآت.

ويجب أن تكون المادة المستوردة وفق المواصفات القياسية السورية وفي حال أي مخالفة فنية بالمواصفات يتم معالجتها وفق الأنظمة المعمول بها في شركة محروقات. وأن تعلم مديرية الجمارك العامة مديرية التجارة الخارجية لدى وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية وشركة محروقات

علي محمود سليمان

كشف مصدر مسؤول في وزارة النفط والثروة المعدنية أن الناقلات التي وصلت إلى المصب في ميناء بانياس أمس المحملة بـ١٣٦ ألف طن من النفط الخام ما يعادل مليون برميل نفط. ستشغل مصفاة بانياس لحوالي عشرة أيام. وفي تصريح لـ«الوطن» أوضح المصدر أن عمليات التكرير ستبدأ اليوم ضمن مصفاة بانياس بشكل رئيسي إضافة إلى تزويد مصفاة حمص بكمية معينة، حيث يتم تجميع المكثفات التي تصل من الحقول ضمن مصفاة حمص وتكريرها. مبيناً أن مليون برميل نفط خام يمكن استخراج مشتقات نفطية منها موزعة إلى نحو ٢٥ ألف طن بنزين و٤٥ ألف طن مازوت وحوالي ٥٠ ألف طن من مادة الفويل إضافة إلى قرب وصول ناقلة محملة بحوالي ٦ آلاف طن من مادة البنزين و٨٠٠ طن من مادة المازوت. وأشار إلى بدء انصرار حالة الاختناق وخاصة على مادة البنزين، مع بدء تزويد

محطات الوقود في المحافظات بالمادة، حيث عملت وزارة النفط خلال الأيام الماضية على خطة عمل طارئة لتعويض نقص المشتقات النفطية نتيجة تأخر التوريدات النفطية وسيطرة المجموعات

إضافة إلى قرب وصول ناقلة محملة بحوالي ٦ آلاف طن من مادة البنزين و٨٠٠ طن من مادة المازوت. وأشار إلى بدء انصرار حالة الاختناق وخاصة على مادة البنزين، مع بدء تزويد



مسؤول في «النفط» لـ«الوطن»: قرب وصول ناقلة جديدة محملة بالنفط الخام وأخرى بالبنزين والمازوت

الإرهابية المسلحة على آبار الغاز في المنطقة الوسطى وتدمير معمل غاز حيان، حدث أبرمت عقوداً بقيمة ٢٠٠ مليار ليرة، لتأمين نحو ٥٠ ألف طن من مادة المازوت و٥٠ ألف طن أخرى من مادة البنزين، بالتوازي مع السماح للقطاع الخاص باستيراد النفط لتلبية احتياجات العملية الإنتاجية زراعية وصناعية وحرفاً. حيث بين المصدر أن الصناعيين يدووا بمراجعة وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية للحصول على إجازات استيراد للمشتقات النفطية، مع صدور التعليمات التنفيذية أمس لقرار الحكومة بالسماح للصناعيين باستيراد المشتقات النفطية عن طريق البر والبحر، وبقي المصدر ما يتم تداوله من أن التوافق التي تصل هي من دولة الجزائر موضحاً بأنها ناقلات تصل عبر عقود مبرمة مع شركات خاصة وأغلبية الكميات التي تصل هي من إيران ودول أخرى، مؤكداً أنه في حال استمر التوريد وفق المواعيد المتفق عليها فسوف تشهد تحسناً في تأمين المشتقات النفطية وصولاً لإنهاء حالة الاختناق.

شركة سورية بيلاروسية

إنتاج الشاحنات خلال أشهر

إهنا غانم

كشف وزير الصناعة أحمد الحمو عن إقلاع الشركة السورية البيلاروسية لإنتاج الشاحنات خلال النصف الأول من هذا العام، إذ من المقرر أن يتم إنتاج ثلاثة موديلات للشاحنات التي سيعلن عنها في حينه.

جاء حديثه هذا خلال لقائه أمس مع الوفد البيلاروسي الذي اطلع خلال الزيارة على آخر المستجدات في موضوع إقامة شراكة لإنتاج الشاحنات في سورية. المدير التنفيذي لشركة ماز البيلاروسية بدوره بين الأمور الفنية المتعلقة بتوريد خطوط الإنتاج الخاصة بإقامة شراكة لإنتاج الشاحنات في سورية بالتعاون والتشراكة مع بيلاروسيا قد أصبحت جاهزة وابتظار الإجراءات اللازمة. وكان وزير الصناعة قد تحدث في بداية اللقاء عن التشراكة مع الجانب البيلاروسي وضرورة تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين، مشيراً إلى اهتمامهم بنقل التكنولوجيا الحديثة إلى سورية وأثنى على الفنيين في شركة ماز لإنتاج الشاحنات وللخطوات التنفيذية التي قاموا بها ووعد بتقديم التسهيلات كافة لإقلاع هذه الشركة بالسرعة الممكنة. من الجدير ذكره أن المؤسسة بالتعاون مع بيلاروسيا الهندسية كانت قد تقدمت بدراساتي جدوى اقتصادية شاركت بهما شركة ماز لإقامة مصنعين للشاحنات والباصات مع المؤسسة الهندسية إلا أن الأزمة حالت دون إتمام إقامة هذين المصنعين. ويأتي ذلك في إطار تنفيذ البروتوكول الموقع خلال اجتماع اللجنة السورية البيلاروسية المشتركة للتعاون التجاري والاقتصادي والتقني في العاصمة البيلاروسية مينسك في منتصف عام ٢٠١٥.

الوطن

قال عضو مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق أديب الأشقر «نأمل في ألا تكون الموصافة السورية وآليات منحها عائقاً اقتصادياً، وألا تعرقل عمليات انسياب السلع والبضائع والمنتجات إلى الأسواق». جاء ذلك خلال ترؤسه ندوة الأربعة التجاري أمس حول المواصفات القياسية السورية، مشيراً إلى الأهمية القصوى للمواصفة السورية وضرورة الالتزام بشروطها والإيمان بدورها ووظائفها وأهدافها لمنفعة المنتجات السورية الوطنية. موضحاً أن مسؤولية توصيف المنتج السوري تقع على عاتق غرف الصناعة وضمن اختصاصاتها إضافة إلى بعض المستوردات والتي تتصف بالاهمية لجهة الشروط الصحية والبيئية وغيرها وأنه «لا مانع للفرقة من تقديم المساعدة في توصيف أي مادة في حال طلب معنا ذلك».

من جهته قدم مدير الهيئة محسن اللماض والمقاييس السورية محسن الحلاق عرضاً عن مهام الهيئة منذ إحدائها في العام ١٩٧٤ وطابعها العلمي

المواصفات القياسية» في «الأربعاء التجاري»

ممثل التجار: مواد غير مهمة توصف وأخرى غاية في الأهمية بلا مواصفة

ممثل الهيئة: وزارة وغرف الصناعة رفضوا المشاركة في «توصيف» مواد مضرّة

انتشار هذه الظاهرة خلال الأزمة وعرض منتجات على قارة الطريق لا تخضع لأي مراقبة أو متابعة من أي جهة حكومية ضاربا محال الألبان والمرببات ومنتجات اللحوم ومنها مهربات بكميات كبيرة. وفي معرض إجاباته بين الحلال أن هناك ١٥٠ ألف مواصفة على المستوى الدولي، وللجوء إلى الأخذ بكل هذه المواصفات صعب وغير مجد «فحين نأخذ ما يتلادم مع منتجاتنا وأسواقنا ومستهلكنا». وقال عدرا في الهيئة جوابا على بعض التساؤلات «إن الأمر لا يخلو من بعض التصغير في وضع المواصفات»، مقرأ بوجود الكثير من السلع بلا مواصفة وإن التوسع في الاستيراد «دفعنا إلى وضع مواصفات لمنتجات محددة عبر اعتماد مخابر معينة رغم محدودية هذه المخابر ونتائجها غير المثالية» كاشفا عن امتناع وزارة الصناعة وغرف الصناعة عن المشاركة في وضع مواصفة لبعض المواد، كاللبن التي تنتشر بشكل كبير في الأسواق بعد إضافة المواد الحافظة والنشاء إليها لتبايع بأسعار أرخص من مثيلتها «علما أن مثل هذه المواد المضافة إلى اللبن المذكورة تسبب في إعاقة النمو عند الأطفال».

ومصالحهم وأسواقنا المحلية وثنوية المنتجات ذات الخصوصية في سورية، مبيناً أن المشاركة في إعداد المواصفة لتعطي الفعالية والمصداقية والتبائية للمواصفة وتجنبها أي عمليات تعديل لاحقة. وفي مداخلة له، تساءل مدير غرفة تجارة دمشق عامر خربوطي عن دور الهيئة في وضع البيانات الخاصة بالمواد والشروحات المتضمنة بها وخاصة لجهة المادة الحافظة ونسبها لأن هذه المادة في حال اختلاف النسب بين بلد وآخر تتحول إلى مادة مسرطنة. وأضاف: أين دور الهيئة في بعض السلع غير المهمة التي تحصل على مواصفة. وهناك سلع لم توصف لها مواصفة رغم أهميتها كقياصة سورية لتحقيق عنصر السلامة والأمان للمستهلكين. مبيناً أن غرفة تجارة دمشق توثق ١٩٠٠ مواصفة سورية متاحة مجاناً للتجار والصناعيين. وتساءل رياض تقي الدين في مداخلة عن دور وموقف الهيئة من تجار الظل بعد

الذي اتصفت به بعد تحديث قانونها منذ العام ٢٠١٥ مشيراً إلى وجود ٤١٠٠ مواصفة معتمدة في سورية تتوزع على القطاعات الهندسية والغذائية والكيميائية والنسجية ومختلف قطاعات الإنتاج اقتصادياً، وألا تعرقل عمليات انسياب السلع والبضائع والمنتجات إلى الأسواق». جاء ذلك خلال ترؤسه ندوة الأربعة التجاري أمس حول المواصفات القياسية السورية، مشيراً إلى الأهمية القصوى للمواصفة السورية وضرورة الالتزام بشروطها والإيمان بدورها ووظائفها وأهدافها لمنفعة المنتجات السورية الوطنية. موضحاً أن مسؤولية توصيف المنتج السوري تقع على عاتق غرف الصناعة وضمن اختصاصاتها إضافة إلى بعض المستوردات والتي تتصف بالاهمية لجهة الشروط الصحية والبيئية وغيرها وأنه «لا مانع للفرقة من تقديم المساعدة في توصيف أي مادة في حال طلب معنا ذلك».

من جهته قدم مدير الهيئة محسن اللماض والمقاييس السورية محسن الحلاق عرضاً عن مهام الهيئة منذ إحدائها في العام ١٩٧٤ وطابعها العلمي

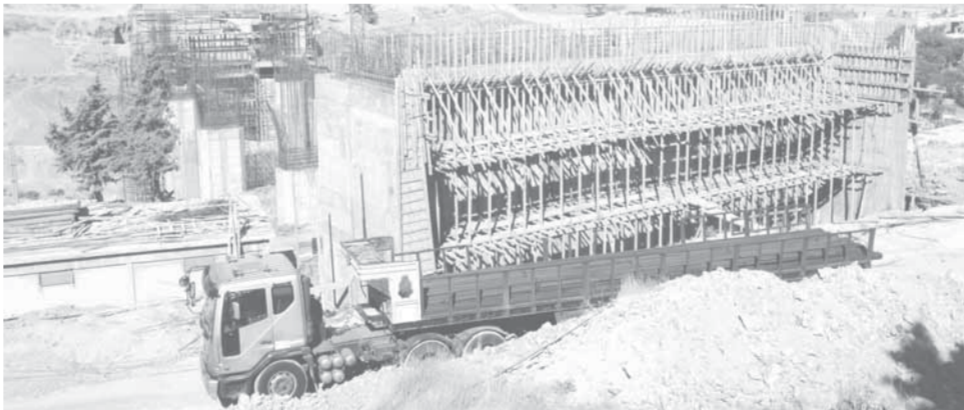
نبيل سكر يكتب عن «التشاركية»:

هل هي ضرورة أم خيار في الواقع السوري؟

والخارجية. فالتشاركية من حيث الواقع تشكل صيغة تمويلية وطنية بديلة للمديونية التي تحمل عبءها خدمة الدين على الموازنة العامة للدولة. وبالنسبة للسوداء الخارجية فهناك، إضافة إلى عبء الدين، إضافة لتدخل الائتلاف في الشأن الاقتصادي الداخلي. ومن هذا المنطلق، فالتشاركية تعزز من استقلالنا الاقتصادي، ولدينا تجربة لبنان التي بلغت مديونته الخارجية قيمة ٧٥ مليار دولار حتى آخر عام ٢٠١٥، ما جعله غير قادر على زيادة معاشات موظفيه وتطوير مرافق العامة (المياه والكهرباء وترحيل النفايات). وقد جاءت السعودية مؤخراً لتلغي، لأسباب سياسية بحثة، منحة ثلاثة مليارات دولار كانت قد وعدته بها سابقاً. تجدر الإشارة إلى أن مشاركة القطاعين الخاص والعام في بناء المؤسسات الوطنية لا يتعارض مع مبدأ اقتصاد السوق الاجتماعي الذي اعتمدته الدولة رسمياً في العام ٢٠٠٥ والذي جعل مشاركة القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني حقاً وليس منحة. كما أن مشاركة القطاع الخاص مع العام في بناء وتطوير وتشغيل المرافق العامة لا يجب اعتباره خطأ أخمر، كما يقول بعض الاقتصاديين والسياسيين السوريين، ما دام قانون التشاركية رقم ٥ لعام ٢٠١٦ قد وضع الضوابط اللازمة لحماية المصلحة العامة. أخيراً، لا شك أن تنفيذ هذه المشروعات في مرحلة إعادة الإعمار وفي ظل ندرة الموارد الاقتصادية من الخارج، خاصة وأن هذه المشروعات ستستفد وتشغل تحت إشراف الدولة المفروضة من قبل الدول الغربية والدول العربية. وبالتالي لا تستطيع الدولة بمواردها المالية والبشرية إعادة بناء ما تهدم من مرافق عامة ومسكن ومصانع وغيرها بفردها بالنظر للكمف العالية المقدرة لإعادة البناء إلا من خلال لجوئها إلى المديونية الداخلية والخارجية وبارقام كبيرة. وحتى اللجوء إلى المديونية، داخلية كانت أم خارجية فله حدود من الخطر تجاوزها. في ظل هذا الواقع المظلم ستناتي تشاركية الدولة مع القطاع الخاص لترفع عن الدولة عبء الإنفاق على هذه المشاريع، مما يفسح المجال لها للإبقاء على المتطلبات الكثيرة والمتعددة لها بعد الأزمة التي أشرت إليها أعلاه، ولتقلص من حاجتها الحتمية للاستدانة الداخلية

التال الأخيرة. وكذلك هناك حاجة لإعادة إعمار ما تهدم من مدن صناعية وحاجة لإقامة مدن ومناطق صناعية جديدة. أيضاً، هناك أعباء كبيرة على الدولة بعد الأزمة بإضافة إلى إعادة إعمار المرافق العامة والبنى التحتية والمسكن والمصانع والمدارس والشباني وأبنية الحكومة المهتمة، سبترتب على الدولة تحريك عجلة الاقتصاد، وإعادة بناء ملايين اللاجئين وإسكانهم، والتعويض على المتضررين واستعادة رؤوس الأموال والخيرات التي هاجرت، وإعادة بناء مؤسسات الدولة وإعادة السلم الأهلي والسعي للتنمية المناطقية المتأزمتة، وخلق فرص العمل ومواجهة الفقر القديم والجديد. وتقدر الأمم المتحدة أن ٨٥٪ من السكان في سورية يعيشون تحت خط الفقر بعد ٥ سنوات من الأزمة مقابل ٢٨٪ في العام ٢٠١٠. وأن هناك نحو ٣ ملايين شخص عاطل عن العمل يشكلون معدل بطالة يقدر بـ٥٣٪ مقابل ٢٨٪ في العام ٢٠١٠.

مقابل هذه المتطلبات ستخرج الدولة من الأزمة وقد فقدت الكثير من مواردها البشرية وقدراتها الإدارية وخسرت الكثير من مواردها المالية وموارد القطع الأجنبي. ويقدر عجز الموازنة في عام ٢٠١٥ بحوالي ٢٠٪ من الدخل القومي، وعجز الميزان التجاري بما يزيد على ١٩٪ من الدخل القومي، وقدر الاحتياطي من الأموال الأجنبية بـ١,١ مليار دولار أميركي في نهاية عام ٢٠١٥. ويتوقع أن يزداد العجزان مع بدء عملية إعادة الإعمار وأن يتزايد تآكل الاحتياطي من القطع الأجنبي، خاصة إذا تأخر رفع العقوبات الاقتصادية المفروضة من قبل الدول الغربية والدول العربية. وبالتالي لا تستطيع الدولة بمواردها المالية والبشرية إعادة بناء ما تهدم من مرافق عامة ومسكن ومصانع وغيرها بفردها بالنظر للكمف العالية المقدرة لإعادة البناء إلا من خلال لجوئها إلى المديونية الداخلية والخارجية وبارقام كبيرة. وحتى اللجوء إلى المديونية، داخلية كانت أم خارجية فله حدود من الخطر تجاوزها. في ظل هذا الواقع المظلم ستناتي تشاركية الدولة مع القطاع الخاص لترفع عن الدولة عبء الإنفاق على هذه المشاريع، مما يفسح المجال لها للإبقاء على المتطلبات الكثيرة والمتعددة لها بعد الأزمة التي أشرت إليها أعلاه، ولتقلص من حاجتها الحتمية للاستدانة الداخلية



عملية إعادة الإعمار بعد الأزمة، وتم إعداد مسودة جديدة للقانون في العام ٢٠١٤، تم تعديلها فيما بعد لتصدر بالقانون رقم ٥ لعام ٢٠١٦. وللتأكيد على أهمية التشاركية الجديدة فقد جاء في حديث رئيس مجلس الوزراء السابق بعد شهر من صدور القانون أن التشاركية تشكل الجيل الثالث من أجيال الاقتصاد السوري. حيث كان الجيل الأول، حسب حديثه، هو جيل القطاع العام والجيل الثاني هو جيل اقتصاد السوق الاجتماعي والجيل الثالث هو جيل التشاركية. ومنذ صدور القانون بدأت وزارات الدولة المختلفة، وخاصة وزارات الصناعة والسياحة والنقل والكهرباء بتوسيع لائحة مشاريعها الجديدة والقديمة المرشحة للتنفيذ على مبدأ التشاركية.

التشاركية.. ضرورة أم خيار؟

اعتقد أن التشاركية كانت خياراً قبل الأزمة، وأصبحت ضرورة بعدها في مجالات متعددة، وذلك لعدة أسباب، فالنزاع بسبب خسائر مقدارها ٢٥٩ مليار دولار أميركي، منها ١٦٩ مليار دولار من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع توقعات ما قبل النزاع،